



المناظرة الوطنية الثانية للمجتمع المدني

تحت شعار

" في اتجاه بناء جبهة شاملة من أجل الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان "

21 و 22 يونيو 2019 ببوزنيقة

بلاغ

استجابة للقرار الذي افرزه اللقاء التشاوري المنظم يوم 11 يونيو 2019 بالرباط، بين الجمعيات والشبكات والديناميات والفعاليات الجمعوية العاملة في مجالات التنمية الديمقراطية وحقوق الانسان والحكامة، على الصعيدين الوطني والجهوي، والذي تدارس التراجعات التي يعرفها مجال الحريات العامة بالمغرب وكذا الوقوف على وضعية الانحباس والانحسار السياسي الذي تعرفه بلادنا، ولتدارس ما الت اليه الأوضاع من تضيق على الحريات العامة والتقليص الممنهج من دور المجتمع المدني،

نظمت هذه الجمعيات والشبكات و الديناميات والفعاليات الجمعوية، اللقاء الوطني الأول في إطار "المناظرة الثانية للمجتمع المدني" بمركب بوزنيقة وذلك بمساهمة ازيد من 150 جمعية تمثل مختلف مناطق المغرب، تحت شعار :

" في اتجاه بناء جبهة شاملة من أجل الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان "

وعلى إثر هذا اللقاء، تدارس المشاركون والمشاركات تداعيات الازمة التي تعرفها العملية السياسية ببلادنا والتي كان من تجلياتها غياب الجرأة في تفعيل كل مخرجات هيئة الانصاف والمصالحة وكذا تعطيل المقتضيات الدستورية ذات الصلة بالحقوق والحريات، وسد قنوات الحوار أمام المجتمع المدني بشكل يقلص من دوره في الوساطة وتدبير الازمات،

كما تمكن المشاركون والمشاركات من تدارس تداعيات هذه الوضعية من خلال مجموعة من الورشات، تناولت المواضيع التالية:

- الديمقراطية ودولة القانون

- الديمقراطية التشاركية
- الحريات العامة
- الحركات الاجتماعية والحقوق الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والبيئية

حيث تدارسوا ضرورة رد شمولي وسياسي قوي و منخرط في الاستمرارية، بناء على مخرجات إعلان الرباط، و متجدر في المناطق والجهات ، ينطلق من حرصنا كمجتمع مدني على تقييم وتجويد ممارستنا، من أجل الانخراط في مسار تأسيس جبهة تكون واجهة للمساءلة والمرافعة والاحتجاج المدني السلمي، و تنهل من مرجعية الدولة المدنية الديمقراطية، وتمنح إمكانيات أوسع لجعل الفعل المدني ينخرط بشكل أكبر وأدق في قضايا النقاش السياسي والحقوقى ببلادنا.

لذا فإن المشاركات والمشاركين اتفقوا على تنظيم لقاءات جهوية من أجل التفكير في مكونات هذه المبادرة ووضع خطة عملها، واسلوب اشتغالها، وأساليب إتخاذ قراراتها والتفكير في تحديد حلفاءها، وبلورة المرجعية والقيم والاستراتيجيات الخاصة بها، وذلك على اساس المنطلقات والمداخل التالية:

- المدخل السياسي، المؤسساتي والقانوني...
- المدخل الفكري والقيم والثقافة والتربية
- المدخل الاقتصادي
- المدخل الحقوقي والاجتماعي
- البعد الدولي والمؤسسات الدولية
- العمل على البعد الترابي والمحلي،
- العمل على إدماج الشباب ومشاكلهم
- إعطاء الأولوية لتقوية وضعية الجمعيات
- إعطاء أهمية خاصة للحركات الاحتجاجية الاجتماعية

من هذا المنطلق، فإن المشاركات والمشاركين:

- يعتبرون رد الملف الحقوقي إلى سكتة الطبيعية أمرا مستعجلا، كما يدكرون الدولة بالتزاماتها المعتمدة لإعادة هيكلة ذاتها كبديل عن دولة مغرب سنوات الرصاص، انطلاقا من رد الاعتبار لجدوى المشروع الديمقراطي الحداثي الذي أقل الحديث عنه منذ تشريعات ما بعد دستور 2011 وما رافقها من توتر مع المقاربة الحقوقية، وذلك وفق منظومة مندمجة يؤطرها احترام معايير حقوق الانسان كما كرسها الدستور و قيم المساواة والعدالة والحريات،

- يؤكدون على ضرورة القصوى للعمل من اجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين،
- يستحضرون التراكمات المنجزة (إعلان الرباط - الميثاق الوطني لحقوق الإنسان - توصيات ندوة مراكش حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان.....) وكذا الانخراط والدعم الكامل لمختلف المبادرات المحلية و الجهوية و الوطنية للجمعيات الديمقراطية،
- يعبرون عن استعدادهم لاتخاذ كل الإجراءات من أجل النهوض بالعمل الوحدوي بين المنظمات المدنية لأنه السبيل الوحيد لوقف التراجعات وتحقيق تقدم على مستوى الحقوق والحريات،

حرر ببوزنيقة يوم الاحد 22 يونيو 2019

عن منتدى بدائل المغرب

باسم الجمعيات والشبكات والديناميات والفعاليات الجمعوية التي ساهمت في اللقاء الوطني ببوزنيقة